معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية

" دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"

■ د.إسماعيل عيسى محمد حويلي * ■ أ. مصطفى أحمد محمد حسن *

● تاريخ استلام البحث 2025/08/25م ● تاريخ قبول البحث 2025/12/03م

■ **المستخلص:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تم توزيعها على عينة طبقية عشوائية من موظفي إدارات المحاسبة والمراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية الواقعة في المنطقة الشرقية، إضافة إلى المراجعين الخارجيين المقيدين لدى مصرف ليبيا المركزي والعاملين في الرقابة المصرفية. كما اعتمدت الدراسة على أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات، وتم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)، واختبار (One-Sample T-Test)، لعينة واحدة، واختبار (T-Test) لعينتين مستقلتين. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، كما أظهرت النتائج أن هذه المعوقات تؤثر سلبًا وبصورة معنوية على أبعاد جودة المعلومات المالية المتمثلة في الملاءمة، والموثوقية، وقابلية المقارنة، والقابلية للفهم. كذلك أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بإدراك معوقات تطبيق المعيار وأثرها على جودة التقارير المالية. وبناءً على هذه

* أستاذ مساعد - قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي E-maiI :ismailehoely2018@gmail.com
**باحث أكاديمي E-mail:Mostafabofa254@gmail.com

النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير البنية التنظيمية والتقنية للمصارف التجارية الليبية، وتعزيز كفاءة الكوادر، ودعم نظم المعلومات المحاسبية، بما يسهم في تحسين جودة المعلومات، وضمان التطبيق الفعال لمعيار (IFRS 9).

• **الكلمات الافتتاحية**: المعايير الدولية، المعيار (IFRS 9)، جودة المعلومات، المصارف التجارية.

■ **Abstract:**

This study aims to identify the obstacles to the implementation of International Financial Reporting Standard (IFRS 9) and to examine their impact on the quality of financial reporting information in Libyan commercial banks. To achieve this objective, the study adopted a descriptive–analytical approach and employed a questionnaire as the primary instrument for data collection. The questionnaire was distributed to a stratified random sample comprising employees of accounting and internal audit departments in Libyan commercial banks located in the eastern region, in addition to external auditors registered with the Central Bank of Libya and professionals working in banking supervision. The study relied on descriptive and inferential statistical techniques to analyze the data, and the research hypotheses were tested using Simple Linear Regression, the One-Sample T-Test, and the Independent Samples T-Test. The results revealed a statistically significant negative effect of the obstacles to IFRS 9 implementation on the quality of financial reporting information in Libyan commercial banks. Furthermore, the findings indicated that these obstacles have a significant adverse impact on the main dimensions of information quality, namely relevance, reliability, comparability, and understandability. The study also found no statistically significant differences between preparers and users of accounting information regarding their perceptions of IFRS 9 implementation obstacles and their impact on the quality of financial reporting. Based on these findings, the study recommends developing the organizational and technological infrastructure of Libyan commercial banks, enhancing staff competencies, and supporting accounting information systems, in order to improve information quality and ensure the effective implementation of IFRS 9.

• Keywords: International Standard, (IFRS 9), Information Quality, Commercial Banks.

■ **مقدمة:**

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام المالي والمصرفي العالمي، تزايدت الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية وتعزيز الشفافية في التقارير المالية، لذلك برزت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards – IFRS)، كإطار مرجعي يهدف إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز قابليتها للمقارنة على المستويين المحلي والدولي (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2018)، وتعد جودة المعلومات من الركائز الأساسية لفاعلية التقارير المالية وقدرتها على دعم القرارات الاقتصادية، ولا سيما في القطاع المصرفي الذي يتسم بارتفاع المخاطر وتعقد الأدوات المالية، الأمر الذي يعزز الثقة في المعلومات ويسهم في ترشيد قرارات مستخدميها (عبد الرحمن، 2020).

نظرا لأهمية المتزايدة لجودة المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board – IASB)، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (IFRS 9) الخاص الأدوات المالية، استجابة للانتقادات التي وجهت إلى النموذج القائم على الخسائر المتحققة، والذي أظهر قصوراً خلال الأزمة المالية العالمية لعدم قدرته على عكس المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب، وقد جاء هذا المعيار ليشكل بديلا أكثر شمولا وتطورا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، ولا سيما فيما يتعلق بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss – ECL)، إلى جانب تطوير أسس تصنيف وقياس الأدوات المالية ومعالجة محاسبة التحوط، بما يعزز من القدرة على الاعتراف المبكر بالمخاطر الائتمانية ويدعم جودة المعلومات (Qasem & Nikam, 2021).

رغم أن المعيار (IFRS 9) يهدف إلى تحسين ملاءمة وتوقيت المعلومات المحاسبية، إلا أن تطبيقه العملي يواجه تحديات كبيرة في البيئات المصرفية النامية، أبرزها ضعف نظم المعلومات المحاسبية، نقص البيانات التاريخية والائتمانية الموثوقة، تعقيد نماذج قياس الخسائر المتوقعة، محدودية الكفاءات المهنية، وارتفاع تكاليف التطبيق (حميدات، 2019)، وتزداد هذه الصعوبات في البيئة المصرفية الليبية نتيجة التحديات المؤسسية والتنظيمية، وضعف نظم المعلومات المالية، وغياب إطار تصنيف ائتماني فعال (قريفة، 2025)، مما يحد

من فعالية تطبيق المعيار في المصارف التجارية. ومن هنا، تبرز أهمية تقييم فاعلية تطبيق (IFRS 9) لما له من أثر مباشر على جودة المعلومات المالية، مستوى الشفافية، إدارة المخاطر الائتمانية، ودعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

■ **الدراسات السابقة:**

أظهرت الدراسات حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وأثره على جودة المعلومات المالية تباينًا واضحًا في النتائج، وهو ما يعكس تأثير البيئة التنظيمية، القطاع، ومدى نضج ممارسات الحوكمة والمحاسبة في مختلف الدول. فقد أظهرت دراسة شاهين وبدر، (2023) على المصارف المصرية أن الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي كان له أثر إيجابي معنوي على جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة المصرفية، بينما كشفت دراسة إبراهيم، (2019) على المصرف الأهلي المصري عن تحديات تشغيلية وتنظيمية كبيرة لتطبيق المعيار أدت إلى ارتفاع مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض صافي الربح، مما يشير إلى أن التطبيق قد يكون مفيدًا من حيث جودة المعلومات، لكنه يفرض ضغوطًا مالية على المصارف. وفي السياق العربي، بينت دراسة اوغلانيان، (2023)، على المصارف التقليدية السورية الخاصة أن تطبيق IFRS 9 أثر إيجابًا على الربحية دون أن يكون له تأثير معنوي على السيولة والملاءة المالية، وهو ما يعكس محدودية التأثير المالي للمعيار في بيئات مصرفية محدودة النضج التنظيمي. وبالمثل، أظهرت دراسة (Qasim, Hasan & Aljboory, 2023) على المصارف التجارية العراقية أن تطبيق المعيار أسهم في تقليل المخاطر الائتمانية، مما يؤكد أن النتائج العملية للتطبيق تختلف حسب مستوى التنظيم والإدارة الداخلية للمخاطر، أما دراسة رشيد والعزاوي، (2022) على المصارف العراقية الخاصة فقد أوضحت أن IFRS 9 لم يؤثر على جودة الأرباح وفق إدارة الأرباح، لكنه حسن جودتها وفق ممارسة التحفظ المحاسبي، وهو ما يعكس قدرة المعيار على ضبط ممارسات التقارير المالية دون التأثير المباشر على الربحية التشغيلية.

في البيئة الليبية، أبرزت دراسة امهلهل وآخرون، (2017) على المصارف التجارية الليبية أن الالتزام بتطبيق IFRS كان مقبولًا نسبيًا، لكنه لم يوضح تأثير القيود التشغيلية

على الجودة النهائية للمعلومات. وبالمثل، أشارت دراسة إسماعيل وامعرف، (2021) على المصارف العراقية والليبية إلى أن توافر الموارد البشرية والمادية والتقنية، إلى جانب دعم الجهات الحكومية، يعزز إمكانية تطبيقIFRS 9، في حين تمثل التكاليف المرتفعة أحد أبرز التحديات التي تحد من التطبيق الفعلي، ما يوضح أثر البيئة التشغيلية على النتائج. وفي المقابل، أظهرت دراسة رشوان، (2016) على بورصة فلسطين أن IFRS يعزز جودة المعلومات ويساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات أفضل، لكنها لم تتناول التحديات التشغيلية التي قد تحد من التطبيق الفعلي، فيما أكدت دراسة امعرف، (2018) أن توافق المعايير الدولية مع القيم الثقافية المحاسبية يعزز جودة التقارير، ما يشير إلى أهمية السياق الثقافي والتنظيمي في تفسير النتائج. من جهة أخرى، أظهرت دراسة البكري وآخرون، (2021) على الشركات والمصارف المصرية أن تطبيق المعيار يحسن جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها للعرض والإفصاح، فيما أشارت دراسة هاشم وحسين، (2020) على المصارف العراقية إلى ضعف فهم الكوادر للمتطلبات وغياب الرقابة الكافية من المصرف المركزي، ما أدى إلى تباين كبير في فعالية التطبيق.

على الصعيد الدولي، أظهرت دراسة (Jasman & Aminatunnaza , 2023) على المصارف الإندونيسية المدرجة في البورصة تحسنًا واضحًا في جودة المعلومات المالية بعد تطبيق IFRS 9، فيما أكدت دراسة (Almehairi et. al.,2021) على شركات سوق دبي المالي تحسنًا تدريجيًا في جودة التقارير، مما يتفق جزئيًا مع نتائج الدراسات العربية التي رصدت تحسين الجودة، لكن دون معالجة القيود المالية والتنظيمية. بالمقابل، أشارت دراسات (Ongalo & Wanjarem,2022) على البنوك التجارية في كينيا و(Amissah (& Djimatey,2020)، على المؤسسات المالية في غانا إلى أن التحسن في الأداء المالي وجودة التقارير لم يكن كما هو متوقع، مما يوضح أن البيئة التشغيلية ومستوى النضج المؤسسي قد تحد من فعالية المعيار. وبالمثل، كشفت دراسة (Ahmed et al.2021) على المصرف الوطني العراقي ودراسة (Qasem & Nikam, 2021) على المصارف التجارية اليمنية عن أثر إيجابي لتطبيق IFRS 9 على جودة المعلومات المحاسبية، لكن هذا الأثر ظل محدودًا بحسب توافر الموارد والخبرة

والرقابة المؤسسية. أما دراسة (Groff & Mörec, 2020) على المصارف السلوفانية فقد أظهرت أثرًا إيجابيًا لتطبيق المعيار على حقوق الملكية ومستوى انخفاض القروض، ما يعكس الفوائد المحتملة للمعيار في بيئات مصرفية مستقرة ومتطورة مقارنة بالبيئات العربية التي تواجه تحديات تنظيمية وتشغيلية كبيرة.

وأخيرًا، أوضحت، دراسات، (Apergis, 2016) على شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودراسة(Alshetwi, 2020) على الشركات غير المالية في السوق السعودية، ودراسة(Alsalem & Omar, 2021) في إقليم كردستان العراق، أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يرتبط بتحسين جودة التقارير المالية. إلا إن هذه النتائج لا تنطبق عمومًا، إذ تتباين تبعًا للبيئات المؤسسية والرقابية ومستوى جاهزية البنية المهنية والتنظيمية، خصوصًا في الاقتصادات الناشئة والبيئات العربية. كما كشفت مراجعات منهجية حديثة، منها (Yu Jiannan et al, 2024; Lingga et. al., 2025) أن تطبيق IFRS وخصوصًا IFRS 9 في القطاع المصرفي والمالي، يواجه تحديات جوهرية تشمل تعقيد نماذج القياس، الاعتماد على الأحكام المهنية، وتقلب النتائج المالية خلال الفترات الاقتصادية غير المستقرة. وتشير هذه الدراسات إلى أن تحسين جودة التقارير المالية يتطلب أكثر من مجرد تبني المعايير، إذ يستلزم تكاملًا بين متطلبات IFRS وأنظمة المحاسبة الإدارية، ونظم المعلومات المحاسبية المتطورة، إضافة إلى كفاءات مهنية مؤهلة.

تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على تحليل أثر معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على خصائص جودة معلومات التقارير المالية بصورة تفصيلية، وذلك من خلال تناول خصائص الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، بدلًا من الاكتفاء بقياس الأثر الكلي للتطبيق كما هو شائع في الأدبيات السابقة. كما تنفرد الدراسة بتطبيقها الميداني على المصارف التجارية الليبية، وهي بيئة مصرفية نامية لم تحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات المحاسبية، وتعاني من تحديات تنظيمية وتقنية وبشرية تؤثر في فاعلية التطبيق. وتسهم الدراسة في تفسير التباين والتناقض في نتائج الدراسات السابقة من خلال إبراز أن عدم معالجة معوقات التطبيق قد يؤدي إلى تحسن بعض خصائص الجودة على حساب أخرى.

■ **مشكلة الدراسة:**

على الرغم من الأهمية المتزايدة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، لا يزال تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) من أبرز التحديات التي تواجه المصارف، بسبب متطلبات الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة، وتعقيد نماذج القياس والإفصاح، وضرورة توافر كفاءات فنية مؤهلة وأنظمة معلومات مالية متطورة. وتشير الأدبيات المحاسبية إلى أن تطبيق معيار (IFRS 9) يمثل نقلة نوعية في الاعتراف والقياس المحاسبي للأدوات المالية مقارنة بموجب المعيار السابق (IAS 39)، لكنه في الوقت ذاته يفرض تحديات على المصارف في قياس خسائر الائتمان والإفصاح عنها بدقة (السعيد، 2020).

أظهرت الدراسات أن تطبيق معيار IFRS 9 في القطاع المصرفي يواجه تحديات متعددة، أبرزها صعوبات قياس مخصصات خسائر الائتمان على أساس الخسائر المتوقعة، ما يؤثر على دقة النتائج ويستدعي تعديلات تنظيمية وتشريعية (إبراهيم، 2019). ومع ذلك، تشير بعض الدراسات إلى آثار إيجابية للمعيار، منها تحسين القيمة السوقية ومؤشرات المخاطر لدى المصارف المصرية (حسن، 2019)، وتعزيز اتساق المعلومات وتقليل مخاطر السيولة والائتمان (عثمان، 2022). كما أبرزت دراسة (Elkholy et. al., 2025) أثر IFRS 9 في إدارة المخاطر الائتمانية عبر مؤشرات مثل نسبة القروض المتعثرة، وتغطية خسائر القروض، وكفاية رأس المال، مع التأكيد على ضرورة تعزيز الإدارة الداخلية وأنظمة المحاسبة المصرفية لضمان فعالية التطبيق.

وفي هذا الإطار، تواجه المصارف التجارية الليبية تحديات مضاعفة في تطبيق معيار (IFRS 9)، بسبب الظروف الاقتصادية والتنظيمية الاستثنائية، وتفاوت مستويات التطور التقني والمؤسسي، وقلة الخبرات المتخصصة في المعايير الدولية، وضعف استقرار البيانات المالية والائتمانية. وقد أشارت تقارير (مصرف ليبيا المركزي، 2018؛ ديوان المحاسبة الليبي، 2019)، إلى وجود صعوبات تنظيمية ومؤسسية تؤثر على كفاءة التطبيق داخل المصارف، ما قد ينعكس سلبًا على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرًا لأهمية القطاع المصرفي في دعم

الاستقرار المالي والاقتصادي، تبرز الحاجة إلى تشخيص معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) في المصارف التجارية الليبية، وإبراز أثرها على جودة المعلومات في التقارير المالية، بناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما أثر معوقات تطبيق معيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية؟

■ **هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) في المصارف التجارية الليبية، من خلال تشخيص واقع التطبيق وتحديد أبرز التحديات التنظيمية والفنية والمهنية والتقنية، وبيان أثرها على جودة المعلومات المحاسبية، لا سيما الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة والتوقيت المناسب. وتسعى الدراسة إلى تقديم فهم علمي متكامل للعلاقة بين فاعلية تطبيق المعيار وجودة التقارير المالية، مع تقديم توصيات عملية لدعم إدارات المصارف والجهات الرقابية في تحسين نظم المعلومات المحاسبية وإدارة المخاطر الائتمانية.

■ **أهمية الدراسة:**

تكتسب الدراسة أهميتها من إسهامها في إثراء الأدبيات المحاسبية حول تطبيق (IFRS 9) في البيئات المصرفية النامية من خلال تحليل ميداني في السياق الليبي، وتقديم رؤى نظرية حول العلاقة بين معوقات التطبيق وجودة المعلومات المحاسبية. كما توفر عمليًا مؤشرات لتعزيز فعالية التطبيق في المصارف التجارية الليبية، عبر تحسين نظم المعلومات ونماذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ودعم الجهات الرقابية في تعزيز شفافية التقارير المالية والثقة بها، بما يسهم في دعم الاستقرار المالي والاقتصادي الوطني.

■ **حدود ونطاق الدراسة**

تقتصر الدراسة على المصارف التجارية الليبية التي تقع إداراتها في المنطقة الشرقية، وتركز على معوقات تطبيق (IFRS 9) وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية في ضوء

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. وتعتمد على آراء معدي المعلومات المحاسبية بالمصارف، والمستخدمين الخارجيين المتمثلين في المراجعين الخارجيين المعتمدين لدى مصرف ليبيا المركزي والعاملين بإدارة الرقابة المصرفية، وذلك خلال الفترة من أبريل إلى يونيو 2025.

■ **الإطار النظري للدراسة:**

● **مفهوم الأدوات المالية:**

هناك العديد من التعريفات للأدوات المالية في الأدب المحاسبي. فقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها "أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لدى منشأة ما، والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لدى منشأة أخرى، وتشمل هذه الأدوات النقد، والاستثمارات، والذمم المدينة والدائنة، إضافة إلى الأدوات المالية المشتقة، بما يعكس طبيعتها التعاقدية ودورها في نقل المخاطر والعوائد بين الأطراف» (IASB, IAS 32: 11). كما عرفها حميدات (2019: 465) بأنها «أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمؤسسة معينة والتزام مالي أو أداة حق ملكية لمؤسسة أخرى».

● **أنواع الأدوات المالية:**

تتضمن الأدوات المالية أصولًا أو التزامات مالية يمكن تصنيفها وفقًا لنوعها وطبيعتها، ويعد النوعان الأكثر شيوعًا في أسواق المال العالمية (حسونة، 2017):

- **أداة حق الملكية Equity Instruments**: تمثل هذه الأدوات حق ملكية لحاملها في الشركة، حيث يصبح المساهم جزءًا من رأس المال ويحصل على توزيعات الأرباح وفقًا للأرباح المحققة والشروط المحددة من الجهة المسؤولة. تستخدم أدوات حقوق الملكية بشكل رئيسي لتمويل المشاريع، وأبرز أشكالها الأسهم العادية والممتازة.
- **أداة الدين Debt Instruments**: هي التزامات مالية تمكن الطرف الدائن من تحصيل أمواله وفق شروط محددة، وتعتبر دليلاً قانونيًا على الالتزام بسداد الدين والفوائد المستحقة. تشمل أشكالها سندات حكومية وخاصة، أوراق تجارية، فواتير مصرفية، شهادات الإيداع، وعقود الإيجار، وتنقسم عادة إلى أدوات دين قصيرة وطويلة الأجل.

- **نطاق تطبيق المعيار (IFRS 9)**:

ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9) على جميع أنواع الأدوات المالية، سواء أكانت أصولًا، التزامات، أو أدوات حقوق ملكية، مع وجود بعض الاستثناءات التي تخضع لمعايير محاسبية أخرى. وتشمل هذه الاستثناءات: الحصص في المؤسسات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة وفق (IFRS 10)، الحقوق والالتزامات الناتجة عن عقود الإيجار وفق (IFRS 16)، وحقوق والتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين وفق (IAS 19) (حميدات، 2019).

- **هدف المعيار (IFRS 9)**:

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) استجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية، لا سيما بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث أُشير إلى أن التأخر في الاعتراف بالخسائر الائتمانية كان أحد أبرز أسباب تفاقم الأزمة، إذ كان يتم الاعتراف بها عند تحقق الخسائر فعليًا وفق المعيار السابق. وبموجب IFRS 9، يتم احتساب مخصصات الخسائر بناءً على التوقعات المستقبلية لتعثر المقترض أو عدم السداد (السعيد، 2020). ويتضح من ذلك أن الهدف الأساسي للمعيار هو تعزيز دقة وشفافية التقارير المالية، بما يشمل المخاطر الائتمانية، لدعم اتخاذ قرارات فعّالة من قبل مستخدمي المعلومات المالية، وتسهيل التنبؤ بالخسائر الائتمانية للحد من الأزمات المالية.

- **متطلبات الإفصاح وفق المعيار الدولي (IFRS 9)**:

يتركز الإفصاح عن الأدوات المالية للمعيار (IFRS 9) على ثلاثة محاور رئيسية (أحمد، 2019؛ السعيد، 2020):

- **الإفصاح عن المخاطر**: يشمل تحديد جميع المخاطر المالية التي قد تؤثر على الأداء والمركز المالي، بما في ذلك المخاطر الائتمانية، السيولة، السوق، والتشغيلية، إضافة إلى السياسات والإجراءات المتبعة، والمخصصات، وأدوات التحوط، ونماذج القياس، بهدف تعزيز الشفافية ودعم اتخاذ قرارات مستنيرة.

- **الإفصاح عن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)**: يركز على منهجية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك مراحل الاعتراف بالخسائر وحجم المخصصات والتغيرات في التقديرات، مع دمج الأحداث الماضية والظروف الحالية والتوقعات المستقبلية لتعكس المخاطر المحتملة بدقة.
- **الإفصاح عن سياسات الائتمان**: يشمل توضيح السياسات المتبعة في إدارة الأصول والالتزامات المالية، ومعايير منح القروض، تقييم المخاطر، إجراءات التحصيل، وتصنيف الأصول وفق نموذج الأعمال والتدفقات النقدية، بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم فعالية إدارة المخاطر الائتمانية وفهم تأثيرها على الأداء والمركز المالي للمؤسسة..

- **معوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9)**: تواجه المصارف العديد من المعوقات لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) خاصة في الدول النامية، وأبرز هذه المعوقات هي (إبراهيم، 2019؛ أمعرف، 2018):

- **المعوقات الفنية**: ضعف جودة البيانات التاريخية والائتمانية، غياب السلاسل الزمنية، وصعوبة احتساب القيمة الزمنية للنقود، ما يزيد التعقيد في نماذج الخسائر الائتمانية وإعادة تصنيف الأدوات المالية.
- **المعوقات البشرية**: نقص الكفاءات المهنية والخبرة في التعامل مع متطلبات المعايير الدولية، وضعف القدرة على التكيف مع التغيرات المحاسبية، ما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ومصداقيتها.
- **المعوقات التنظيمية والتشريعية**: عدم توافق القوانين المحلية مع المعايير الدولية، ضعف الحوكمة الداخلية، وغياب سياسات واضحة لتطبيق المعيار، مما يحد من فاعلية التطبيق ويؤثر على جودة البيانات المالية.
- **المعوقات التقنية**: اعتماد المعيار على أنظمة معلومات مالية متطورة، وحاجة المؤسسات لتطوير النظم الإلكترونية وتقنيات تقييم المخاطر، ما يشكل عبئًا ماليًا وتقنيًا كبيرًا، وغياب هذه النظم يؤدي إلى ضعف جودة البيانات وصعوبة تحقيق الشفافية المطلوبة.

- **مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:**

تعرف جودة المعلومات المحاسبية بأنها «مدى قدرة المعلومات على تمثيل الأحداث والعمليات الاقتصادية بدقة وصدق، وبما يحقق الفائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة» (جمعة وآخرون، 2003: 20)، ويوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية أن "جودة المعلومات المالية تتحقق عندما تتسم بالملاءمة والموثوقية، وتعزز بخصائص داعمة مثل القابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب، والتحقق"، مشيرًا إلى أن هذه الخصائص تشكل الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية المفيدة (IASB, 2014: 243).

الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية:

تمثل الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية الإطار المرجعي لتقييم جودة التقارير المالية، إذ تسهم في تعزيز موثوقية المعلومات وفائدتها في دعم القرارات الاقتصادية. وتشمل هذه الخصائص **الملاءمة**، التي تعكس قدرة المعلومات على التأثير في القرارات من خلال قيمتها التنبؤية والتأكيدية؛ **والموثوقية**، التي تضمن خلو المعلومات من الأخطاء والتحيز وتمثيلها الصادق للواقع المالي؛ **والقابلية للمقارنة**، التي تمكن المستخدمين من تحليل الأداء المالي عبر الفترات أو بين المنشآت المختلفة؛ إضافة إلى **القابلية للفهم**، التي ترتبط بوضوح عرض المعلومات وتنظيمها بما يسهل استيعابها من قبل المستخدمين ذوي المعرفة المعقولة، دون الإخلال بمحتواها الفني، وبما يعزز الشفافية والمصداقية في التقارير المالية (حميدات، 2019؛ البكري وآخرون، 2021).

- **مستخدمو المعلومات المحاسبية**

تلعب المعلومات المحاسبية دورًا محوريًا في دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية لمختلف الفئات، حيث يحدد الإطار المفاهيمي للبيانات المالية طبيعة المعلومات اللازمة لكل مستخدم، يستفيد المساهمون والمستثمرون من المعلومات لتقييم الأداء والمخاطر والعوائد المتوقعة، بينما يحتاج الموظفون إلى معلومات عن استقرار المؤسسة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. ويعتمد الموردون والعملاء على البيانات لتقدير الملاءة واستمرارية الأعمال، فيما يستخدم المقرضون المعلومات لتقييم قدرة الشركة على السداد. كما تمكن البيانات

الجهات الحكومية والرقابية من متابعة الامتثال والضرائب، ويستفيد الجمهور العام جزئيًا من المعلومات المشتركة المتاحة في القوائم المالية (امهلهل وآخرون، 2017).

- **معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية**

يمثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) تحولًا جوهريًا في معالجة الأدوات المالية من خلال اعتماده نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما يعزز ملاءمة المعلومات المحاسبية ودقة قياس المخاطر. غير أن تطبيقه العملي يواجه معوقات تقنية وتنظيمية ومؤسسية، خاصة في البيئات النامية، تتمثل في تعقيد النماذج التنبؤية، وضعف توافر البيانات التاريخية الموثوقة، وقصور نظم المعلومات المحاسبية، إلى جانب اتساع نطاق التقدير المهني. كما يسهم نقص الكفاءات الفنية وضعف الأطر الرقابية والتشريعية المتوافقة مع المعيار في عدم اتساق التطبيق. وتؤدي هذه المعوقات مجتمعة إلى التأثير سلبًا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولا سيما الملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة، مما يحد من قدرة التقارير المالية على تمثيل المخاطر الائتمانية ودعم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة (السعيد، 2020؛ عثمان، 2022).

- **الإطار العملي للدراسة:**

- **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تتبع وتحليل الأدبيات لفهم خصائص الظاهرة في سياقها الراهن، وتحديد المعوقات المؤثرة على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وأثرها على جودة المعلومات المالية. واستند التحليل إلى النموذج الوظيفي كإطار فلسفي، مستندًا إلى مقاربات علم الوجود الواقعي ونظرية المعرفة الوضعية، التي تفترض وجود واقع اجتماعي مستقل عن إدراك الأفراد وقابل للرصد والقياس. وبناءً على ذلك، تعد إجابات المشاركين في الاستبيان انعكاسًا لواقعهم العملي، مما يعزز موضوعية البيانات وموثوقية النتائج ويسهم في استخلاص استنتاجات دقيقة حول المعوقات التي تواجه تطبيق المعيار في المصارف التجارية الليبية (الشريف، 2024).

1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، واقتصرت الدراسة على المصارف التي تقع إدارتها العامة وفروعها الرئيسية في المنطقة الشرقية، وهي مصارف (الوحدة، التجارة والتنمية، التجاري الوطني، المتوسط، الإجماع العربي)، نظرًا للتشابه الكبير في بيئة أعمالها ولإمكانيات الباحثين المحدودة. ويشمل مجتمع الدراسة موظفي إدارة المحاسبة والمراجعة الداخلية من موظفين ورؤساء أقسام ونواب المدراء ومديري الإدارة، إضافة إلى المراجعين الخارجيين المقيدين لدى مصرف ليبيا المركزي والعاملين في إدارة الرقابة المصرفية، بينما استبعد أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لعدم إمكانية الوصول إليهم. واعتمدت الدراسة العينة الطبقية العشوائية، حيث قسم المجتمع إلى طبقات وفق المستوى الوظيفي والمؤسسي، واختيرت مفردات العينة عشوائيًا من كل طبقة لضمان تمثيل عادل وشامل ودقة النتائج وقابليتها للتعميم، وتم توزيع الاستبانة على أفراد العينة وفق هذا الأسلوب (دودين، 2010).

2.وسيلة جمع البيانات:

في إطار دراسة معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) وأثرها على جودة المعلومات المالية، تم تصميم استبيان مكون من قسمين: الأول لجمع البيانات العامة عن المشاركين، والثاني لجمع البيانات المطلوبة حول أثر لمعوقات تطبيق المعيار IFRS 9 على جودة معلومات التقارير المالية، وتم توزيع 145 استبانة بشكل إلكتروني وورقي، واسترجع 133 استبانة بنسبة استجابة بلغت 91.7 ٪ ، منها 129 استبانة صالحة للتحليل بنسبة 88.9 ٪ ، ما يعكس مشاركة عالية من أفراد العينة في المصارف التجارية.

اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي لقياس مستوى إدراك المشاركين، حيث صيغت عبارات المتغير التابع المتعلق بجودة معلومات التقارير المالية بصياغة سلبية، بما يجعل الدرجات المرتفعة قبل المعالجة تشير إلى انخفاض مستوى الجودة. ولضمان اتساق اتجاه القياس مع أهداف الدراسة عند التحليل الإحصائي، تم إجراء عكس الترميز (Reverse Coding) باستبدال الدرجة (1) بـ(5)، والدرجة (2) بـ(4)، مع الإبقاء على درجة الحياد

(3) دون تغيير، بحيث تعكس الدرجات المرتفعة بعد العكس مستوى أعلى لجودة المعلومات المالية، والدرجات المنخفضة مستوى أقل، الأمر الذي يسهم في دقة ووضوح تفسير النتائج (دودين، 2010). ويبين الجدول (1) تصنيف مستويات المقياس ودرجاته.

الجدول (1) مستويات مقياس ليكرت والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1.801-	1.812.60-	2.613.40-	3.414.20-	4.215.00 -
مدى الوزن النسبي	٪ (3520-)	٪ (5236-)	٪ (6852-)	٪ (8468-)	٪ (10084-)
وصف المستوى	**منخفض جداً**	**منخفض**	**متوسط**	**مرتفع**	**مرتفع جداً**

• **من إعداد الباحثان**

2 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تم تحليل البيانات التي جمعت بما يتناسب مع طبيعة الدراسة وأهدافها، بالاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد شملت عملية التحليل استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة:

1.صدق الاستبيان وثباته:

للتحقق من صلاحية المقياس وملاءمته لأغراض الدراسة، تم اعتماد معامل الاتساق الداخلي (كرو نباخ ألفا)، كأداة لقياس الثبات. وكما يتضح في الجدول رقم (2)، بلغت قيمة معامل (كرو نباخ ألفا) لمحاور الدراسة نحو (0.918) على مستوى المتوسطات الكلية للمتغيرات، وهي قيمة مرتفعة تدل على مستوى عالٍ من الثبات الداخلي. كما بلغ معامل صدق الأداء (0.958)، مما يشير إلى قوة المقياس من حيث قدرته على قياس ما وضع لقياسه

بدقة. وتعد هذه القيم مؤشرات قوية تتجاوز الحد الأدنى المقبول للثبات في الدراسات الاجتماعية والسلوكية (0.70) وفقًا لما أشار إليه (دودين، 2010)، الأمر الذي يعزز من موثوقية أدوات الدراسة، ويبرر الاعتماد عليها في التطبيق الميداني وتحليل النتائج.

جدول (2): معامل الصدق والثبات لمقياس الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول: معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9).	10	0.938	0.969
المحور الثاني: جودة معلومات التقارير المالية			
بعد خاصية الملاءمة	8	0.807	0.898
بعد خاصية الموثوقية	8	0.692	0.832
بعد خاصية القابلية للمقارنة	8	0.748	0.865
بعد خاصية القابلية للفهم	8	0.76	0.872
المحاور ككل	42	0.918	0.958

• **من إعداد الباحثان**

2 التحليل الوصفي للبيانات

يتضمن على التحليل الوصفي للبيانات الواردة في استمارات الاستبيان وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحليل الخصائص الديمغرافية للمشاركين:

تم تحليل هذه الخصائص، لتحديد مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين، ومدى إمكانية الاعتماد على هذه البيانات في تفسير النتائج وتعميمها. ويوضح الجدول رقم (3) نتائج هذا التحليل.

جدول (3): الخصائص الديمغرافية للمشاركين

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	79	٪ 61.2
	ماجستير	44	٪ 34.1
	دكتوراه	6	٪ 4.7
	المجموع	**129**	**٪ 100**
التخصص العلمي	محاسبة	83	٪ 64.3
	تمويل ومصارف	27	٪ 20.9
	إدارة أعمال	11	٪ 8.5
	أخرى	8	٪ 6.2
	المجموع	**129**	**٪ 100**

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى الوظيفي	موظف في إدارة المحاسبة	40	٪ 31.0
	رئيس قسم بإدارة المحاسبة	16	٪ 12.4
	نائب مدير إدارة المحاسبة	6	٪ 4.7
	مدير إدارة المحاسبة	2	٪ 1.6
	موظف في إدارة المراجعة الداخلية	21	٪ 16.3
	رئيس قسم إدارة المراجعة الداخلية	4	٪ 3.1
	مدير إدارة المراجعة الداخلية	4	٪ 3.1
	مراجع خارجي	22	٪ 17.1
	موظف بإدارة الرقابة على المصارف والنقد	9	٪ 7.0
	أخرى	5	٪ 3.7
	المجموع	**129**	**٪ 100**

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة في مجال الوظيفة	أقل من 5 سنوات	47	٪ 36.4
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	38	٪ 29.5
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	17	٪ 13.2
	15 سنة فأكثر	27	٪ 20.9
	المجموع	**129**	**٪ 100**
صفة المشارك	معدو المعلومات المحاسبية	98	٪ 75.97
	مستخدمو المعلومات المحاسبية	31	٪ 24.03
	المجموع	**129**	**٪ 100**
عدد الدورات في مجال الوظيفة	أقل من 3 دورات	56	٪ 43.4
	من 3 إلى 5 دورات	39	٪ 30.2
	من 6 إلى 10 دورات	20	٪ 15.5
	10 دورات فأكثر	14	٪ 10.9
	المجموع	**129**	**٪ 100**

• من إعداد الباحثان

يشير الجدول (3) إلى تمتع أفراد العينة بمستوى تعليمي مناسب، حيث يحمل أغلب المشاركين شهادة البكالوريوس بنسبة (61.2 ٪)، يليهم حملة الماجستير بنسبة (34.1 ٪)، في حين تمثل نسبة حملة الدكتوراه (4.7 ٪)، وهو ما يعكس قاعدة معرفية تؤهلهم لفهم وتقييم متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) ويعزز موثوقية إجاباتهم. كما تُظهر البيانات أن غالبية المشاركين متخصصون في المحاسبة بنسبة (64.3 ٪)، يليهم تخصص التمويل والمصارف بنسبة (20.9 ٪)، ثم إدارة الأعمال (8.5 ٪)، وتخصصات أخرى (6.2 ٪). ويبيّن الجدول كذلك تنوع المستويات الوظيفية للمشاركين، بدءًا من الموظفين المحاسبيين مرورًا برؤساء الأقسام والمديرين، وصولًا إلى المراجعين الخارجيين، الأمر الذي يدعم الدراسة من خلال توفير آراء متعددة من مستويات إدارية وتنفيذية مختلفة. تشير بيانات الجدول إلى تنوع الخبرة العملية لدى المشاركين، حيث يمتلك (36.4 ٪) خبرة تقل عن خمس سنوات، و(29.5 ٪) خبرة تتراوح بين خمس وعشر سنوات، بينما يتمتع (20.9 ٪) بخبرة تفوق خمس عشرة سنة. كما يتضح أن غالبية المشاركين (75.97 ٪) هم من معدي المعلومات المحاسبية مقابل (24.03 ٪) من المستخدمين، وهو ما يعزز قيمة النتائج نظرًا لعمق إدراك المعدين لآليات التطبيق ومشكلاته العملية. وتُظهر البيانات كذلك أن (43.4 ٪) من المشاركين حصلوا على أقل من ثلاث دورات، في حين لم تتجاوز نسبة من حصلوا على أكثر من عشر (10.9 ٪)، مما يعكس وجود فجوة تدريبية قد تحد من الجاهزية الفنية لتطبيق معيار IFRS 9 في المصارف الليبية.

ثانياً: تحليل إجابات المشاركين حول معوقات تطبيق المعيار IFRS9 وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

نتائج إجابات المشاركين حول محور معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 وأثرها على جودة معلومات التقارير المالية وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

1. تحليل إجابات المشاركين حول معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9

جدول (4) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية بمحور معوقات تطبيق معيار IFRS9

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	تواجه المصارف التجارية الليبية صعوبة في تقدير الخسائر الائتمانية بشكل دقيق وفقا لمتطلبات تطبيق (IFRS 9).	4.11	0.831	٪ 82.2	1
.2	تفتقر المصارف التجارية الليبية إلى البيانات الكافية والدقيقة اللازمة لتطبيق نماذج تقدير الخسائر الائتمانية وفقا لمتطلبات تطبيق (IFRS 9).	3.95	0.869	٪ 79.0	4
.3	تطبيق (IFRS 9) لأول مرة يكبد المصارف تكاليف أكبر مما تحتمله لإلزامه بإعادة تقييم كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة.	3.81	0.858	٪ 76.2	8
.4	صعوبة قيام المصارف إجراء أي تعديلات على الأنظمة المحاسبية لتصبح متوافقة مع متطلبات تطبيق (IFRS 9).	3.71	0.98	٪ 74.2	9
.5	يفتقر الموظفون بالمصارف التجارية الليبية إلى المعرفة والخبرة الكافية بشأن متطلبات تطبيق (IFRS 9).	3.96	0.905	٪ 79.2	3
.6	تفتقر المصارف التجارية الليبية إلى معايير محلية تدعم تطبيق (IFRS 9)، مما يزيد من تعقيد العملية.	3.91	0.936	٪ 78.2	5
.7	تعتبر الأنظمة التكنولوجية الحالية للمصارف التجارية الليبية غير مهيأة لتلبية متطلبات (IFRS 9).	3.64	0.968	٪ 72.8	10
.8	هناك فجوات في التواصل بين الإدارات المختلفة داخل المصارف التجارية الليبية، مما يؤثر على تنسيق الجهود لتطبيق متطلبات المعيار (IFRS 9).	3.88	0.881	٪ 77.6	7

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
9.	يوجد نقص في الفهم القانوني لالتزامات (IFRS 9) بالمصارف التجارية الليبية، مما يؤدي إلى تفسيرات غير صحيحة.	3.89	0.763	٪ 77.8	6
١٠	عدم وجود سوق فعال لتقييم الأدوات المالية باستخدام القيمة العادلة، يؤثر بشكل مباشر على قدرة المصارف التجارية الليبية على تطبيق المعيار (IFRS 9) بشكل صحيح.	4.02	0.795	٪ 80.4	2
	البعد ككل	**3.88**	**0.489**	**٪ 77.6**	

تشير نتائج الجدول (4) إلى ارتفاع إدراك العينة لمعوقات تطبيق معيار (IFRS 9)، حيث بلغ المتوسط المرجح الكلي (3.88) بانحراف معياري (0.48) ووزن نسبي (77.6 ٪)، ما يعكس اتفاقًا مرتفعًا على وجود تحديات جوهرية. جاءت فقرة صعوبة تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بالمرتبة الأولى بمتوسط (4.11) وانحراف معياري (0.83) ووزن نسبي (82.4 ٪)، في حين جاءت فقرة ضعف جاهزية الأنظمة التقنية والمحاسبية في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.64) وانحراف معياري (0.97) ووزن نسبي (72.8 ٪). وتعكس النتائج مجتمعة إدراكًا واضحًا بأن هذه المعوقات تؤثر بشكل ملموس على جودة المعلومات المالية في المصارف التجارية الليبية.

2. **تحليل إجابات المشاركين حول أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على جودة المعلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.**

- تحليل نتائج إجابات المشاركين **حول أثر لمعوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على ملاءمة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية**، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول (5) المتوسطات والانحرافات والأوزان بمحور أثر معوقات تطبيق (IFRS 9) على بُعد الملاءمة

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يؤدي عدم وضوح بعض متطلبات المعيار (IFRS 9) إلى تعدد التفسيرات، مما ينتج عنه تقارير مالية قد تفتقر إلى الدقة.	2.2	0.823	٪ 44.0	5
.2	تؤدي قلة الخبرة والخلفية الفنية لدى الموظفين المعنيين بتطبيق معيار (IFRS 9) إلى حدوث أخطاء في إعداد التقارير، مما يؤثر على مدى ملاءمة المعلومات المقدمة للمستثمرين	1.93	0.589	٪ 38.6	8
.3	صعوبة الحصول على بيانات تاريخية دقيقة لتقدير الخسائر المتوقعة، مما يؤثر على جودة التقديرات ويؤدي إلى معلومات غير ملاءمة.	2.26	0.813	٪ 45.2	4
.4	التكاليف المرتبطة بتطبيق (IFRS 9)، بما في ذلك التحديثات التكنولوجية والتدريب، قد تؤدي إلى تقليص الموارد المتاحة لتحسين جودة المعلومات المالية.	2.42	0.817	٪ 48.4	1
.5	يؤدي عدم الاستقرار في القوانين واللوائح المالية إلى غموض في متطلبات تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يؤثر سلبًا على تطبيقه ويقلل من القيمة التأكيدية في المعلومات المقدمة	2.16	0.727	٪ 43.2	6
.6	قد تؤدي التقديرات غير الدقيقة لبعض الافتراضات التي يتطلبها معيار (IFRS 9)، مثل معدلات الفائدة ومستويات التخلف عن السداد، إلى تقديم معلومات غير ملاءمة، مما يؤثر على عملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين.	2.29	0.689	٪ 45.8	2

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.7	قد يؤدي عدم استخدام التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة في تطبيق معيار (IFRS 9) إلى تحليلات غير دقيقة، مما يؤثر على ملاءمة المعلومات المالية المقدمة.	2.29	0.795	٪ 45.8	3
.8	تؤثر تغيرات السوق والتقلبات الاقتصادية على تقديرات الخسائر المتوقعة، مما يجعل تطبيق معيار (IFRS 9) غير ثابت، وبالتالي يؤدي إلى عدم الاستقرار في التقارير المالية.	2.16	0.705	٪ 43.2	7
	البعد ككل	2.215	0.404	٪ 44.3	

تشير نتائج الجدول (5) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور أثر معوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على ملاءمة المعلومات تراوحت بين (1.93) و(2.42)، بانحرافات معيارية بين (0.589) و(0.823). وقد تصدرت فقرة ارتفاع تكاليف التطبيق المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.42) وانحراف معياري (0.817) ووزن نسبي (48.4 ٪)، بينما جاءت فقرة قلة الخبرة الفنية لدى العاملين في المرتبة الأخيرة بمتوسط (1.93) وانحراف معياري (0.589) ووزن نسبي (38.6 ٪). وبلغ المتوسط المرجح للمحور ككل (2.215) بانحراف معياري (0.404) ووزن نسبي (44.3 ٪)، مما يعكس وجود معوقات ذات تأثير متوسط على ملاءمة المعلومات وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

- تحليل نتائج إجابات المشاركين **حول أثر لمعوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على موثوقية معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية**، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول (6) المتوسطات والانحرافات والأوزان بمحور أثر معوقات تطبيق (IFRS 9) على بُعد الموثوقية

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	عدم دقة التقديرات المتعلقة بالمخاطر والائتمان في تطبيق معيار (IFRS 9) يؤدي إلى تقارير مالية غير موثوقة تؤثر سلبًا على قرارات المستثمرين.	1.96	0.63	٪ 39.2	6
.2	عدم الإفصاح الدقيق عن المعلومات المالية والمخاطر وفقًا لمتطلبات معيار (IFRS 9) يؤدي إلى غموض يؤثر سلبًا على موثوقية المعلومات المالية.	1.95	0.571	٪ 39.0	7
.3	عدم مواكبة المصرف للتطورات التكنولوجية والتحديثات النظامية المتعلقة بتطبيق معيار (IFRS 9) يؤثر سلبًا على دقة وموثوقية المعلومات المحاسبية.	1.95	0.699	٪ 39.1	8
.4	إن التغيرات المستمرة في السياسات المالية قد تعيق قدرة المصارف على تطبيق معيار (IFRS 9) بشكل سليم وموثوق، مما يؤدي إلى تقديم معلومات غير واضحة، ولا يمكن التحقق من صحتها من قبل للمستخدمين.	2.19	0.761	٪ 43.8	1
.5	التغيرات المستمرة في القوانين واللوائح التنظيمية تجعل من الصعب تطبيق معيار (IFRS 9) بفعالية، الأمر الذي قد ينعكس سلبًا على جودة وموثوقية المعلومات المالية المقدمة.	2.19	0.674	٪ 43.8	2
.6	نقص الموارد والتدريب على المعيار (IFRS 9) يساهم في حدوث أخطاء في التطبيق، مما يؤثر سلبًا على موثوقية التقارير المالية وثقة المستخدمين بها.	2.04	0.642	٪ 40.8	5

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.7	إن عدم إجراء مراجعات دورية للبيانات والتقديرات المرتبطة بتطبيق معيار (IFRS 9) يؤدي إلى تراجع موثوقية المعلومات المالية.	2.12	0.696	٪ 42.4	3
.8	تؤدي الممارسات الإدارية الضعيفة في تطبيق المعيار (IFRS 9) إلى إعداد تقارير مالية غير دقيقة، مما يؤثر سلبًا على الثقة في المعلومات المالية المقدمة.	2.12	0.714	٪ 42.4	4
	البعد ككل	2.07	0.309	٪ 41.3	

تشير نتائج الجدول (6) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور أثر معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) على موثوقية المعلومات تراوحت بين (1.95) و(2.19)، بانحرافات معيارية بين (0.571) و(0.761). وقد جاءت فقرتا التغيرات المستمرة في السياسات المالية والقوانين واللوائح التنظيمية في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.19) وأوزان نسبية بلغت (43.8 ٪)، مما يعكس أثر عدم الاستقرار التنظيمي على موثوقية المعلومات المالية. في المقابل، سجلت فقرة عدم دقة الإفصاح عن المعلومات والمخاطر أدنى متوسط مرجح (1.95) ووزن نسبي (39.0 ٪). وبلغ المتوسط المرجح للمحور ككل (2.07) بانحراف معياري (0.309) ووزن نسبي (41.3 ٪)، مشيرًا إلى تأثير متوسط لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على موثوقية المعلومات المالية في المصارف التجارية الليبية.

- تحليل نتائج إجابات المشاركين **حول أثر لمعوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على قابلية مقارنة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية**، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول (7) المتوسطات والانحرافات والأوزان بمحور أثر معوقات تطبيق (IFRS 9) على بُعد قابلية مقارنة

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	تتفاوت المصارف في تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يؤدي إلى اختلاف في التقارير المالية، وبالتالي يؤثر سلبًا على القدرة على مقارنة المعلومات المالية بين المصارف المختلفة.	2	0.707	٪ 40.0	8
.2	تقوم المصارف بتغيير سياساتها المحاسبية بشكل متكرر لتلبية متطلبات معيار (IFRS 9)، مما يؤثر على قدرة المقارنة بين الفترات الزمنية المختلفة.	2.39	0.774	٪ 47.8	1
.3	تختلف القياسات والتقييمات بين المصارف التي تعتمد على الافتراضات، مما يحد من القدرة على مقارنة المعلومات المالية بدقة.	2.33	0.782	٪ 46.6	2
.4	تؤثر القرارات الاستراتيجية التي تتخذها المصارف على طريقة تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يؤدي إلى تباين في النتائج المالية ويجعل المقارنة بين المؤسسات صعبة.	2.3	0.725	٪ 46.0	4
.5	ضعف التواصل بين الإدارات المالية والتشغيلية قد يؤثر على تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يؤدي إلى تقارير غير متسقة ويقلل من قابلية المقارنة.	2.16	0.705	٪ 43.2	7
.6	تؤدي اختلافات التقييم التي يجريها المراجعون الخارجيون بين المصارف إلى التأثير على دقة المعلومات المالية، مما يقلل من قابليتها للمقارنة بينها.	2.29	0.762	٪ 45.8	5
.7	يؤثر اختلاف الأنظمة المحاسبية المستخدمة في تطبيق معيار (IFRS 9) في المصارف المختلفة، على كيفية إعداد التقارير المالية، مما يقلل من قابلية المقارنة بينها.	2.3	0.825	٪ 46.0	3
.8	إن التغيرات في التوقعات السوقية بشأن الاقتصاد والمخاطر تؤثر على تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يؤدي إلى تباين في النتائج المالية ويحدّ من القابلية للمقارنة.	2.17	0.697	٪ 43.4	6
	البعد ككل	2.24	0.391	٪ 44.8	

تشير نتائج الجدول (7) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور أثر معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) على قابلية مقارنة المعلومات تراوحت بين (2.00) و(2.39)، بانحرافات معيارية بين (0.697) و(0.825). وقد جاءت فقرة التغيير المتكرر في السياسات المحاسبية لتلبية متطلبات المعيار في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.39) ووزن نسبي (47.8 ٪)، بما يعكس أثر عدم استقرار السياسات على قابلية المقارنة بين الفترات. في المقابل، سجلت فقرة تفاوت المصارف في تطبيق المعيار أدنى متوسط مرجح (2.00) ووزن نسبي (40.0 ٪). وبلغ المتوسط المرجح للمحور ككل (2.24) بانحراف معياري (0.391) ووزن نسبي (44.8 ٪)، مشيرًا إلى تأثير معتدل لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على قابلية مقارنة المعلومات المالية في المصارف التجارية الليبية.

- تحليل نتائج إجابات المشاركين حول **أثر لمعوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على قابلية للفهم معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية**، وذلك باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إدراكهم ومعرفتهم بهذا المجال.

جدول (8) المتوسطات والانحرافات والأوزان بمحور أثر معوقات تطبيق (IFRS 9) على بُعد قابلية للفهم

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	يؤدي التعقيد في الأساليب والمفاهيم التي يتضمنها معيار (IFRS 9) إلى صعوبة في فهم المعلومات المالية من قبل المستثمرين والمستخدمين.	2.37	0.848	٪ 47.4	2
.2	عدم وضوح الافتراضات المتعلقة بالمخاطر والخسائر، والتي يُبنى عليها تطبيق معيار (IFRS 9)، قد يؤدي إلى سوء فهم النتائج المالية من قبل المستخدمين.	2.3	0.735	٪ 46.0	5

م.	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.3	إن التغيرات المستمرة في السوق تؤثر على استقرار المعلومات الناتجة عن تطبيق معيار (IFRS 9)، وتجعلها أقل فهمًا بالنسبة للمستثمرين.	2.32	0.75	٪ 46.4	3
.4	نقص التدريب الكافي للموظفين على معيار (IFRS 9) يؤدي إلى تقديم معلومات غير دقيقة أو غير واضحة، مما يؤثر على فهم المستخدمين لها.	2.05	0.732	٪ 41.0	8
.5	إن اختلاف تفسير معيار (IFRS 9) بين المصارف نتيجة السياسات الداخلية يؤدي إلى غياب الفهم الموحد للمعلومات المالية.	2.14	0.67	٪ 42.8	6
.6	يواجه المستثمرون صعوبة في تحليل البيانات المالية المعقدة الناتجة عن تطبيق معيار (IFRS 9)، مما يحدّ من قدرتهم على استخلاص استنتاجات دقيقة ويؤثر سلبًا على فهمهم للمعلومات المالية.	2.43	0.809	٪ 48.6	1
.7	إن تعقيد القوانين واللوائح المرتبطة بتطبيق معيار (IFRS 9) قد يعيق فهم المستخدمين لكيفية تطبيقه، مما يؤثر على قدرتهم في تفسير المعلومات المالية بشكل صحيح.	2.31	0.737	٪ 46.2	4
.8	إن عدم استخدام التكنولوجيا بشكل فعال في إعداد وتحسين تقارير معيار (IFRS 9) قد يؤدي إلى تقديم معلومات مالية غير دقيقة وصعبة الفهم بالنسبة للمستخدمين.	2.07	0.675	٪ 41.4	7
	البعد ككل	2.25	0.407	٪ 45	

تشير نتائج الجدول (8) إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور أثر معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) على قابلية الفهم تراوحت بين (2.05) و(2.43)، بانحرافات معيارية بين (0.670) و(0.848). وقد جاءت فقرة صعوبة تحليل البيانات المالية المعقدة الناتجة عن تطبيق المعيار في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (2.43) ووزن نسبي (48.6 ٪)، بينما سجلت فقرة نقص التدريب الكافي أدنى متوسط مرجح (2.05) ووزن نسبي (41.0 ٪). وبلغ المتوسط المرجح للمحور ككل (2.25) بانحراف معياري (0.407) ووزن نسبي (45 ٪)، مما يشير إلى تأثير متوسط لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على قابلية فهم المعلومات المالية في المصارف التجارية الليبية.

3 اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام كل من اختبار (Kolmogorov-Smirnov test) واختبار (Shapiro-Wilk)، لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، ويظهر الجدول (9) أن البيانات الخاصة بجميع الأبعاد تقريبًا تتبع التوزيع الطبيعي وفق اختبار Shapiro-Wilk (Sig > 0.05)، وبالتالي تم استخدام الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

الجدول (9) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات	Kolmogorov-Smirnov			Shapiro-Wilk		
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
معوقات ت المعيار (IFRS 9)	0.057	129	0.079	0.706	129	0.079
الملاءمة	0.059	129	0.049	0.985	129	0.157
الموثوقية	0.133	129	0.125	0.981	129	0.086
القابلية للمقارنة	0.191	129	0.340	0.977	129	0.096
القابلية للفهم	0.104	129	0.098	0.986	129	0.214

• من إعداد الباحثان

- **التحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات:**

للتحقق من دلالة اتجاهات المشاركين إحصائيًا، تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الاستنتاجية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)، وذلك على النحو التالي.

1 الفرضية الرئيسية الأولى:

تم اختبار هذه الفرضيات التي تم صياغتها في صورة الفرض البديل، باستخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط **(Simple Linear Regression)** واختبار **(t)** لمتوسط عينة واحدة **(One-Sample T-Test)**، وذلك بهدف تحديد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

التي تنص على H_1: **"يوجد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة($\alpha = 0.05$)"**

الجدول (10) يوضح نتائج تحليل الانحدار - أثر معوقات تطبيق IFRS 9 على جودة معلومات التقارير المالية.

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة t	Sig (t)
جودة معلومات التقارير المالية	معوقات تطبيق (IFRS 9)	- 0.392	0.154	23.03	0.000	-0.232	-4.799	0.000

- من إعداد الباحثان

يوضح جدول (10) أن معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) تؤثر سلبًا على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، حيث يظهر معامل الارتباط ($R = -0.392$) علاقة عكسية معنوية، ومعامل التحديد ($R^2 = 0.154$) يبين أن هذه المعوقات تفسر نحو 15.4 ٪ من التباين في جودة المعلومات. كما يؤكد اختبار ($F = 23.03, Sig = 0.000$) صلاحية النموذج، ويبين معامل الانحدار ($\beta = -0.232$) أن زيادة وحدة واحدة في المعوقات تقلل جودة المعلومات بمقدار 0.232، بدعم من اختبار (t) بقيمة (-4.799) ومستوى

دلالة (Sig = 0.000) عند ($p < 0.05$). وبناءً على ذلك، ترفض الفرضية الصفرية ويقبل البديل، الذي يؤكد وجود أثر معنوي لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على جودة المعلومات المالية.

1. **اختبار الفرضية الفرعية الأولى**: التي تنص على $H_{1.1}$: " **يوجد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على ملاءمة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية عند مستوى دلالة(α = 0.05)".**

الجدول (11) يوضح نتائج تحليل الانحدار – أثر معوقات تطبيق IFRS 9 على على بُعد "الملاءمة"

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة t	Sig (t)
بُعد «الملاءمة»	معوقات تطبيق (IFRS 9)	- 0.351	0.123	17.833	0.00	-0.29	-4.223	0.00

• من إعداد الباحثان

يوضح جدول (11) أن معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) تؤثر سلبًا على **بُعد الملاءمة** في المصارف التجارية الليبية، حيث يظهر معامل الارتباط (R = -0.351) علاقة عكسية معنوية، بما يعني أن زيادة معوقات تطبيق المعيار تؤدى إلى انخفاض مستوى الملاءمة في معلومات التقارير المالية. ومعامل التحديد (R^2 = 0.123) أن المعوقات تفسر نحو 12.3 ٪ من التباين في الملاءمة. كما يؤكد اختبار (F = 17.833, Sig = 0.000) صلاحية النموذج، ويشير معامل الانحدار (β = -0.290) إلى أن زيادة وحدة واحدة في المعوقات تقلل الملاءمة بمقدار 0.29، بدعم من اختبار (t = -4.223, Sig = 0.000, $p < 0.05$). ويعزز ذلك اختبار (t) الذي بلغت قيمته (-4.223) عند مستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من ($p < 0.05$). وبناءً على ذلك، تم رفض الفرضية الصفرية وقبول البديلة، والتي تؤكد وجود أثر معنوي لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على الملاءمة.

2. **اختبار الفرضية الفرعية الثانية**: التي تنص على $H_{1.2}$: " **يوجد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على موثوقية المعلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية عند دلالة (α = 0.05)".**

الجدول (12) يوضح نتائج تحليل الانحدار - أثر معوقات تطبيق IFRS 9 على بُعد " الموثوقية»

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة t	Sig (t)
بُعد "الموثوقية»	معوقات تطبيق (IFRS 9)	- 0.351	0.123	17.833	0.00	-0.29	-4.223	0.00

• من إعداد الباحثان

يوضح جدول (12) أن معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) تؤثر سلبًا على **بُعد الموثوقية** في المصارف التجارية الليبية، حيث يظهر معامل الارتباط (R = -0.332) علاقة عكسية معنوية، بما يعني أن زيادة المعوقات تؤدي إلى انخفاض مستوى الموثوقية. ومعامل التحديد (R^2 = 0.110) يبين أن المعوقات تفسر نحو 11 ٪ من التباين في الموثوقية. كما يؤكد اختبار (F = 15.723, Sig = 0.000) صلاحية النموذج، ويشير معامل الانحدار (β = -0.265) إلى أن زيادة وحدة واحدة في المعوقات تقلل الموثوقية بمقدار 0.265، ويعزز ذلك اختبار (t) الذي بلغت قيمته (- 3.965) عند مستوى دلالة (Sig = 0.000) وهو أقل من (p < 0.05). وبناءً على ذلك، ترفض الفرضية الصفرية ويقبل البديل الذي يؤكد وجود أثر معنوي لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على الموثوقية.

3. **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة**: التي تنص على $H_{1.3}$: " **يوجد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على القابلية لمقارنة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية عند دلالة(α = 0.05)**".

الجدول (13) يوضح نتائج تحليل الانحدار - أثر معوقات تطبيق IFRS 9 على بُعد " القابلية للمقارنة »

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة t	Sig (t)
«بُعد لقابلية للمقارنة »	معوقات تطبيق (IFRS 9)	-0.184	0.034	4.435	0.037	-0.147	-2.106	0.037

• من إعداد الباحثان

يوضح جدول (13) أن معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) تؤثر سلبًا على **بُعد القابلية للمقارنة** في المصارف التجارية الليبية، حيث يظهر معامل الارتباط (R = -0.184) علاقة عكسية معنوية، ويبين معامل التحديد (R^2 = 0.034) أن المعوقات تفسر نحو 3.4 ٪ من التباين في القابلية للمقارنة. كما يؤكد اختبار (F = 4.435, Sig = 0.037) صلاحية النموذج، ويشير معامل الانحدار (β = -0.147) إلى أن زيادة وحدة واحدة في المعوقات تقلل القابلية للمقارنة بمقدار 0.147، بدعم من اختبار (t) الذي بلغت قيمته -2.106 عند مستوى دلالة (Sig = 0.037) وهو أقل من ($p < 0.05$). وبناءً على ذلك، ترفض الفرضية الصفرية ويقبل البديل، الذي يؤكد وجود أثر معنوي لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على القابلية للمقارنة.

4. **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة**: التي تنص على $H_{1.4}$: **" يوجد أثر معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على القابلية للمقارنة المعلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية عند دلالة (α = 0.05)".**

الجدول (14) يوضح نتائج تحليل الانحدار - أثر معوقات تطبيق IFRS 9 على بُعد " القابلية للفهم»

المتغير التابع	المتغير المستقل	R	R^2	قيمة F	Sig (F)	β	قيمة t	Sig (t)
بُعد « القابلية للفهم »	معوقات تطبيق (IFRS 9)	-0.271	0.073	10.035	0.000	-0.225	-3.168	0.002

• من إعداد الباحثان

يوضح جدول (14) أن معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) تؤثر سلبًا على بُعد القابلية للفهم في المصارف التجارية الليبية، حيث يظهر معامل الارتباط (R = -0.271) علاقة عكسية معنوية، ويبين معامل التحديد (R^2 = 0.073) أن المعوقات تفسر نحو 7.3 ٪ من

التباين في القابلية للفهم. كما يؤكد اختبار (F = 10.035, Sig = 0.000) صلاحية النموذج، ويشير معامل الانحدار (β = -0.225) إلى أن زيادة وحدة واحدة في المعوقات تقلل القابلية للفهم بمقدار 0.225، ويعزز ذلك اختبار (t) الذي بلغت قيمته -3.168 عند مستوى دلالة (Sig = 0.002) وهو أقل من ($p < 0.05$). وبناءً على ذلك، تُرفض الفرضية الصفرية ويقبل البديل الذي يؤكد وجود أثر معنوي لمعوقات تطبيق (IFRS 9) على القابلية للفهم.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:**

التي تنص على H_2: « **لا توجد فروقات جوهرية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين، معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية حول أثر معوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية($\alpha = 0.05$)**».

تم اختبار هذه الفرضية والتي تم صياغتها في صورة الفرض العدم، باستخدام اختبار **(T-test)** لعينتين مستقلتين، وذلك بهدف الكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المشاركين من معدي ومستخدمي حول أثر معوقات تطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية، وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (15) يوضح اختبار (T) لعينتين مستقلتين للفروق بين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية

أبعاد الدراسة	المستوى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية	القرار
معوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9.	معدي	98	3.89	0.454	-0.035	0.972	غير معنوي
	مستخدمي	31	3.89	0.597			
الملاءمة	معدي	98	2.21	0.354	-0.168	0.867	غير معنوي
	مستخدمي	31	2.23	0.540			

أبعاد الدراسة	المستوى الوظيفي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	القيمة الاحتمالية	القرار
الموثوقية	معدي	98	2.12	0.378	2.802	0.006	غير معنوي
	مستخدمي	31	1.90	0.387			
القابلية للمقارنة	معدي	98	2.28	0.366	1.73	0.086	غير معنوي
	مستخدمي	31	2.14	0.452			
القابلية للفهم	معدي	98	2.24	0.380	-0.441	0.66	غير معنوي
	مستخدمي	31	2.28	0.488			
جودة التقارير المالية	معدي	98	2.21	0.263	1.289	0.2	غير معنوي
	مستخدمي	31	٢,١٤	٠,٣٥٨			

● من إعداد الباحثان

يوضح جدول (15) نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين لمقارنة آراء معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية حول أبعاد الدراسة، حيث أظهرت جميع الفروق بين المجموعتين عدم معنويتها عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، إذ بلغت القيم الاحتمالية ($P > 0.05$). وتشير هذه النتائج إلى عدم وجود اختلافات إحصائية بين وجهات نظر المعدين والمستخدمين تجاه معوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) وأثرها على جودة المعلومات المالية، بما يعزز قبول الفرضية الصفرية ويؤكد حيادية النتائج وتجانس آراء العينة في تقييم الموضوع.

■ **النتائج:**

1. توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لمعوقات تطبيق المعيار (IFRS 9) على جودة معلومات التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، تتفق هذه النتائج مع ما أشارت إليه دراسات (إسماعيل وامعرف، 2021؛ هاشم وحسين،

2020)، التي أكدت أن التحديات التشغيلية والتنظيمية وغياب الكفاءات والرقابة تؤثر سلبًا على فعالية تطبيق المعايير الدولية وتحد من تحسين جودة المعلومات المالية. في المقابل، تختلف مع نتائج دراسات (شاهين وبدر، 2023؛ Groff & Mörec, 2020)، التي أظهرت أن تطبيق IFRS 9 أسهم في تحسين جودة المعلومات المالية في بيئات أكثر استقرارًا وتنظيمًا، ما يعكس أهمية السياق المحلي والبيئة المؤسسية في تحديد أثر المعايير على جودة التقارير المالية. كما تنسجم هذه النتائج مع تقارير مصرف ليبيا المركزي (2018) وديوان المحاسبة الليبي (2019)، التي تشير إلى أن معوقات التطبيق تمثل عاملًا رئيسيًا في تراجع جودة المعلومات المالية،

2. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لمعوقات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على جميع أبعاد خصائص جودة المعلومات في المصارف التجارية الليبية، والمتمثلة في الملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة والقابلية للفهم، وهو ما يعكس أن تعقيد متطلبات المعيار، والاعتماد المكثف على الأحكام المهنية، وضعف الجاهزية الفنية والتنظيمية، حدت من تحقيق المنافع المتوقعة من تطبيقه. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Yu Jiannan et al., 2024؛ Qasem & Nikam, 2021؛ إبراهيم، 2019؛ إسماعيل وامعرف، 2021)، التي أكدت أن ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات المتخصصة يقللان من قدرة IFRS 9 على تحسين خصائص المعلومات المالية. في المقابل، تختلف نتائج هذه الدراسة مع ما أظهرته دراسات (Groff & Mörec, 2020؛ Ahmed et al., 2021؛ البكري وآخرون، 2021؛ شاهين وبدر، 2023)، التي خلصت إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق المعيار على جودة التقارير المالية في بيئات مصرفية أكثر استقرارًا وتنظيمًا. ويفسر هذا التباين باختلاف السياق المؤسسي والرقابي ومستوى الالتزام بالتطبيق، مما يؤكد أن أثر IFRS 9 على جودة المعلومات المالية ليس تلقائيًا، بل متعلق بدرجة جاهزية المصارف وقدرتها على استيعاب متطلبات المعيار وتفعيلها بكفاءة.

3. توصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية حول جميع أبعاد الدراسة، بما في ذلك معوقات تطبيق معيار (IFRS 9) وأبعاد جودة التقارير المالية، وتشير هذه النتيجة إلى تجانس آراء المبحوثين ووعي مشترك بتأثير معوقات تطبيق المعيار، مما يعزز موثوقية نتائج الدراسة.

■ **التوصيات:**

1. يجب على المصارف التجارية تطوير وتحديث أنظمتها التكنولوجية لدعم تطبيق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9)، بما يسهم في تعزيز دقة وجودة المعلومات المالية وتقليل الاعتماد على التقديرات والافتراضات.
2. يجب على المصارف رفع كفاءة الكوادر المحاسبية عبر برامج تدريبية متخصصة في تطبيق معيار (IFRS 9)، لتعزيز مهاراتهم في التصنيف والقياس المحاسبي للأدوات المالية بما يتوافق مع متطلبات المعيار.

■ **الدراسات المستقبلية:**

1. تكاليف وفوائد تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) في المصارف التجارية الليبية.
2. مدى إدراك المحاسبين والمراجعين لمتطلبات معيار (IFRS 9) وأثره على جودة التقارير المالية.
3. معوقات تطبيق (IFRS 9) في الشركات التأمين الليبية وأثرها على جودة الأرباح.

● **. المراجع العربية:**

- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف. (2019). «**التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS 9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي**" دراسة تطبيقية، مجلة الشروق للعلوم التجارية، (11) 11، 55-96.

- أحمد، محمد المهدي الأمير. (2019). «**الآثار المحتملة من تطبيق معيار التقارير المالية IFRS9 على أنظمة المعلومات المصرفية**"، مجلة الفكر المحاسبي، (23) 2، 363-402.

- إسماعيل، سيف الدين أمجد، امعرف، سعاد عياش علي. (2021). «**الإمكانات والتحديات لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي (IFRS9) في المصارف الليبية والعراقية**"- **دراسة مسحية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، (3) 11، 35-60.

- امعرف، سعاد عياش. (2018). « **إطار مقترح لتوافق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS مع القيم الثقافية المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات الليبية**"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة المنصورة، مصر.

- امهلهل، عبد الله محمد، التائب، علي مفتاح، عبد الكريم، إبراهيم محمد. (2017). «**الالتزام بالمعايير الدولية لأعداد وعرض القوائم المالية وقواعد الإفصاح عنها وأثر ذلك على جودة المحتوى المعلوماتي لها**»، مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية، المجلد (7)، العدد (2)، 412-375.

- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2018)،"**المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS الرياض**»: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

- أوغلانيان، جورج (2023)، « **أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على الربحية والسيولة والملاءة المالية في المصارف التقليدية السورية الخاصة**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 45(2)، 123-146.

- البكري، عبد السلام عبد العزيز، محمد، أحمد محمد إسماعيل، السيد، رجب. (2021). «**المحاسبة عن الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 وأثر ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية**"، المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة، (6) 1، 122-180.

- جمعة، أحمد حلمي، العربيد، عصام فهد، الزعبي، زياد أحمد. (2003).» **النظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**»، دار المناهج للنشر والتوزيع،20-45.

- حسن، دينا كمال عبدالسلام (2019)، "**أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي «IFRS9" على دلالة القوائم المالية بالبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية**، مجلة البحوث المحاسبية، (1)2، 426-460.

- حميدات، جمعة. (2019). « **خبير المعايير لإعداد التقارير المالية**»، **المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين**، عمان، الأردن، دار النشر المكتبة الوطنية، 243-490.

- حسونة، محمد لطفي. (2017). «**المعالجة المحاسبية للأدوات المالية والتأثير على البنوك التجارية طبقا**

لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 9 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 39 «، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (21) 4، 124-145.

- ديوان المحاسبة الليبي. (2019). «**تقرير ديوان المحاسبة عن أعماله للسنة المالية 2019**». طرابلس، ليبيا: ديوان المحاسبة الليبي.

- دودين، حمزة محمد. (2010). "**التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS**"، عمان، الأردن، دار الميسرة.

- السعيد عمر، رنا. (2020). «**أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) IFRS على تحسين الأداء المالي للبنوك** "، مجلة البحوث المالية والتجارية، (4) 1، 134-165.

- شاهين، عبد الحميد أحمد، بدر، إسماعيل فرج. (2023). «**انعكاسات الإفصاح عن الخسائر الائتمانية المتوقعة على جودة التقارير المالية وقيمة المنشأة المصرفية** «، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، (15) 3، 56-1.

- شبيطة، محمد فوزي شاكر، الحيط، فراس إسماعيل مسعود سقف. (2017). «**أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن**»، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، (17) 3، 724-737.

- الشريف، ادريس عبد الحميد. (2024). "**البحث العلمي. الطبعة الأولى**»، طرابلس، ليبيا، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.

- صالح، إبراهيم رضا. (2009). «**أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العائلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 4 العدد (2)، ص 1-60.

- عبد الرحمن، أحمد محمد (2020)، « **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها في كفاءة القرارات المالية**"، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- عثمان، إبراهيم يعقوب إسماعيل. (2016). «**أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**»، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 159-178.

- عثمان، خالد محمد (2022) «**أثر تطبيق معيار IFRS9 على عدم تماثل المعلومات ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للبنوك التجارية**"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، (2) 2، 275-344.

- قريفة، مسعود علي. (2025). "**تحديات تطبيق معيار 9 IFRS في المصارف الليبية**". دراسة تحليلية للتأثيرات الاقتصادية والتنظيمية. المجلة الدولية للنشر العلمي، (5)1، 1-8.

- مصرف ليبيا المركزي. (2018). "**تعليمات مصرف ليبيا المركزي بشأن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في المصارف العاملة في ليبيا**". طرابلس، ليبيا: مصرف ليبيا المركزي.

- هاشم، صدام، حسين، أزهار. (2020). «**تحديات تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) في المصارف ودور البنك المركزي العراقي في مراقبة تطبيقه**»، مجلة الريادة للمال والأعمال، (1) 1، 2-12.

• المراجع الأجنبية:

- Ahmed, R. A. (2021). Impact of IFRS 9 application on the quality of accounting information contained in banks' financial statements. Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues, 24, 1.

- AlKhresat, A. S., & Almubaydeen, T. H. (2019). The impact of the application of IFRS 9 on the faithful representation of financial accounting information in Jordanian commercial banks. International Journal of Business and Management, 14(3).

- Almehairi, S., et al. (2021). Does IFRS adoption enhance the financial reporting quality of DFM listed companies? Dubai Financial Review, 9(2), 33–52.

- Alshetwi, M. (2020). The effect of adoption of IFRS on financial reporting quality in Saudi nonfinancial listed firms. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 24(4), 1–13.

- Amissah, E., Hammond, P., & Djimatey, R. (2020). The effects of International Financial Reporting Standards on reporting quality of financial institutions in Ghana. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 10(2), 94–118.

- Apergis, N. (2015). The role of IFRS in financial reporting quality: Evidence from a panel of MENA countries. International Journal of Economics and Finance, 7(10), 182–191.

- Elkholy, M. A. A., Saba, M. E.-S. A., & Selem, E. A. (2025). Evaluating the influence of IFRS 9 implementation on credit risk management: Evidence from Saudi banks. The Egyptian Journal of Commercial Studies, 49(2), 1118–1162.

- Groff, M. Z., & Mörec, B. (2021). IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: The case of Slovenia. Economic Research – Ekonomska Istraživanja, 34(1), 670–686.

– IASB. (2014). International Financial Reporting Standard 9: Financial Instruments. London: International Accounting Standards Board.

– Jasman, J., & Aminatunnaza, A. (2023). The quality of banking financial reporting information before and after IFRS 9 implementation. Jurnal ASET (Akuntansi Riset), 15(2), 279–294.

– Lingga, I. S., Oubahou, Y., & El Ouafa, K. (2025). IFRS implementation in management accounting systems: A systematic review on financial reporting quality. Fairness, 1(2), 114–129.

– Ongalo, S., & Wanjare, J. (2022). International Financial Reporting Standard (IFRS) 9 and the financial performance of commercial banks in Kenya. European Journal of Business and Management Research, 7(6), 221–226.

– Qasem, M., & Nikam, P. (2021). The impact of IFRS 9 on credit risk and financial reporting quality. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 11(2), 45–62.

– Qasim, A. A. H., Hasan, I. N., & Aljboory, N. J. (2023). The impact of the application of the International Financial Reporting Standard (IFRS 9) on the financial reporting of Iraqi private commercial banks. Journal of Research in Social Science and Humanities, 3(1), 7–12.

– Yu, J., Hassan, M. S., Abdullah, M., & Md Nor, H. (2024). The effects of IFRS 9: A systematic literature review. Global Business and Management Research: An International Journal, 16(4 Suppl.), 2064–2079.